

القاهرة : ٢٤ من يونيو ٢٠٢١

السادة / إدارة الافصاح
البورصة المصرية

تحية وطيبه وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٠٣/٣١ ، كما نحيطكم علماً بأنه تم إستلام التقرير يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٠٦/٢٣ الساعة الثالثة عصراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،



مدير عام علاقات المستثمرين
محاسب / احمد السيد



السيد المحاسب / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية المجمعة للشركة في

٢٠٢١/٣/٣١ .

برجاء برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه نحو إتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والإحترام ،،،

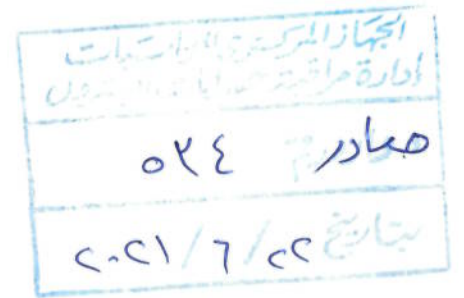
تحريراً في : ٢٠٢١/٦/٤

مدير الإدارة

وكيل أول الوزارة

محمد أحمد محمد عبدالفتاح

محاسب / محمد أحمد محمد عبدالفتاح



تقرير

الفحص المحدود عن القوائم المالية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والذي استبدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ المتمثلة في قائمة المركز المالي الدورية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ بإجمالي أصول بنحو ٢٦,١٠٦ مليار جنيه وكذا قوائم الدخل (الأرباح أو الخسائر) الدورية المجمعة بصافي ربح الفترة بنحو ٧٩٢,٦٦٦ مليون جنيه والدخل الشامل الدورية المجمعة والتغيرات في حقوق الملكية الدورية المجمعة والتدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنصر مسؤوليتنا في التوصل إلي إستنتاج علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " . يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى .
ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول علي تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة .

أساس الإستنتاج المتحفظ :

- تم قياس تكلفة الإستحواذ لحقوق ملكية الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بموجب إتفاقية الإستحواذ في ٢٠٠٨/٨ علي أساس القيمة الدفترية في تاريخ الإقتناء بالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة في تاريخ الإقتناء) وليس علي أساس القيمة العادلة بما لا يتفق والفقرة (١٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) لجميع الأعمال والذي ينص علي قيام الشركة المقتنية بقياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والإلتزامات المحتملة علي أساس قيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء، وترتب علي ذلك تجميع أصول والتزامات الشركة التابعة بالقيمة الدفترية المثبتة بدفاتر تلك الشركة وإظهار الفروق (مساهمات رأسمالية) بنحو ١,٩٢٧ مليار جنيه ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة، وقد تضمنت تقاريرنا السابقة تحفظاً بهذا الشأن .

- مازال يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٧٨,٩٠٨ مليون جنيه قيمة تراخيص وإنشاءات بحرية خاصة بإنشاء الرصيف البحري بميناء دمياط والذي تم وقف العمل به لوجود نزاع علي الأرض المقام عليها الإنشاءات، وفي ٢٠ مارس ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة للشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" علي تفويض رئيس مجلس إدارة شركة موبكو علي إتخاذ كافة الإجراءات نحو تسليم الموقع القديم للرصيف البحري وإستلام الموقع الجديد، وما يرتبط بذلك من التوقيع علي عقد الترخيص الجديد للرصيف البديل مع هيئة ميناء دمياط والتسويات الخاصة بالترخيص القديم، وقد أحيط مجلس الإدارة للشركة التابعة بذلك بالجلسة رقم ٢٠١٩/٣/٥، وحتى تاريخ إعداد التقرير لم نواف بدراسة الآثار المترتبة علي تغيير الموقع والترخيص .
يتعين موافاتنا بدراسة الآثار المترتبة علي تغيير الموقع (في ضوء العقد المبرم والترخيص) والتي تتمثل في قيمة الإنخفاض في الإنشاءات بعد تحديد ما سيتم الإستفادة منه في الموقع الجديد وكذا الإلتزامات الفعلية والمحملة في ٢٠٢١/٣/٣١ التي قد تنشأ نتيجة عدم إستكمال المشروع (الرصيف البحري القديم)، وما تم خلال الفترة من تطورات وإنجاز نحو إستلام الموقع الجديد وإجراء ما يلزم من تسويات .

- عدم تطبيق الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير علي أصول حق الإنتفاع المستأجرة من المنطقة الحرة والمتمثلة في مساحة الأرض حيازتها والتي تدار بمعرفتها وتحصل علي كافة المنافع الإقتصادية منها .

ويتصل بهذا الشأن أنه تم تطبيق المعيار المذكور علي أصول حق الانتفاع لشركة موبكو المستأجرة من المنطقة الحرة بدمياط بأثر لاحق ابتداءً من يناير ٢٠٢١ دون مراعاة متطلبات المعيار المذكور التي تقضي بالتطبيق بأثر رجعي مع الاعتراف بالأثر التراكمي بالأرباح المرحلة ، ويتصل بذلك عدم الأخذ في الإعتبار عند حساب أصل حق الانتفاع قيمة الزيادة في مقابل حق الانتفاع بمبلغ ٣,٢٥ دولار/م/٢ .
نوصي بالالتزام بمتطلبات المعيار المذكور ، وإجراء التسويات اللازمة .

الاستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وبإستثناء ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية الدورية المجمعة ، لم ينمُ إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي الدوري المجمع وتدفعاتها النقدية الدورية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرات توجيه الانتباه

مع عدم إعتبار ما يلي تحفظاً :

- ورد بالإيضاح (٢٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت معه شركة أجريوم سابقاً "نيوترن حالياً" بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة أجريوم إلي وزارة المالية .
- في ضوء الإيضاح رقم (٣٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلي حالة من التباطؤ والانكماش نتيجة إنتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم ومصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة باتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين إستمرار عملية الإنتاج ودعم قدرتها علي الاستمرارية ، وأنه لم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال الفترة المعروضة ، وفي ضوء عدم تحديد مدة لاستمرار الإجراءات الاحترازية يصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب عليه من آثار .

تحريراً في ٢٣/٦/٢٠٢١

مراقب الحسابات

حسين الشافعي

محاسب / حسين محمد الشافعي

مدير عام

نائب مدير الإدارة

محمد مرعي محمد

محاسب / محمد مرعي محمد

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

محمد عبد الحميد البحيري

محاسب / مجدي عبد الحميد البحيري

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

هشام مصطفى محمود

محاسب / هشام مصطفى محمود

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

خالد عبد المنعم فؤاد

محاسب / خالد عبد المنعم فؤاد
عضو جمعية الضرائب المصرية

مدير الإدارة

وكيل أول الوزارة

محمد أحمد محمد عبدالفتاح

محاسب / محمد أحمد محمد عبدالفتاح